دليل معايير الاستدامة البيئية

"الاطار الاستراتيجى للتعافى الاخضر"

* الصادر عن وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - الاصدار الاول ٢٠٢١ *

قراءة .... رؤية

أ.م.استشارى / فاروق على الحكيم*

مقدمة :

ويعد هذا الدليل وثيقة ديناميكية سيتم العمل على تطويرها وتحديثها بشكل مستمر طبقا للتطوارات والاولويات القومية والتوجهات التكنولوجية العالمية كما سيتم اعداد ادلة تفصيلية تنبثق عنه لمختلف المجالات والانشطة الانتاجية والخدمية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وذلك استمرارا للنهج التشاركى الذى تم مراعاته فى كافة مراحل اعداد الدليل .

تمهيد :

تولى الحكومة المصرية خلال الفترة الحالية أهمية قصوى لنشر ثقافة " التنمية المستدامة " والتوسع فى دمج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى منظومة التخطيط وذلك للوصول لمنظومة تخطيط متكاملة وعادلة ترتكز على خمسة محاور رئيسية :

* اقتصاد قائم على المعرفة والتنمية البشرية .
* اقتصاد قائم على تنمية الموارد الطبيعية .
* اقتصاد قائم على الانتاج .
* اقتصاد يعتمد على الاستثمار ونقل وتوطين التكنولوجيا .
* اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والتصنيع كثيف المعرفة .

ولتحقيق ذلك تستهدف الدولة تبنى منهجية الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة فى إطار " رؤية مصر ٢٠٣٠ " واعتباره الضامن الاساسى لحقوق الاجيال القادمة فى استخدامات الموارد الطبيعية وفى عوائد التنمية .

وفى هذا السياق تم اعداد هذا الدليل بالتعاون بين وزارة التخطيط ووزارة البيئة ليرسخ بشكل عملى خطوات الحكومة الجادة تجاه تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على اعداد وتنفيذ مشروعات انتاجية تعمل على تنويع مصادر الانتاج وتوطين التكنولوجيا ودعم نمو الناتج المحلى الاجمالى وتوفير المزيد من فرص العمل اللائقة.

القسم الاول :

الاطار العام لدليل معايير الاستدامة البيئية

اولا : الهدف العام من الدليل :

تم اعداد هذا الدليل بهدف تحديد المعايير العامة الارشادية

التى تستهدف دمج معايير التنمية المستدامة والعادلة فى الخطط التنموية بما يعظم من عائد الاستثمار العام ومردود التنمية ويحسن من وجود حياة المواطنين وبما يضمن تحقيق هدف تنموى محدد مفاده مضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء التى تراعى أبعاد الاستدامة من ١٥٪ فى خطة العام المالى ٢٠٢١/٢٠ الى ٣٠٪ فى خطة العام المالى ٢٠٢٢/٢١ .

ثانيا : اهمية اعداد دليل معايير الاستدامة البيئية :

تعد مصر من اوائل الدول العربية التى تعمل "تخضير" خطة وموازنة الدولة Greening National Plan and Budget . من خلال التطبيق الفاعل لمعايير الاستدامة البيئية الواردة بهذا الدليل الامر الذى يسهم فى :

* لتسريع التقدم فى تحقيق مؤشرات الاهداف الاممية للتنمية المستدامة وكافة الالتزامات الدولية ذات الصلة

* وضع اعتبارات الاستدامة البيئية ضمن معايير تمويل المشروعات .

* اعداد خارطة طريق لاستبدال او لتعديل او لاحلال التقنيات والممارسات المستنزفة للموارد الطبيعية بشكل تدريجى .

ثالثا : التعريفات والمفاهيم الاساسية :

- التنمية المستدامة :

طبقا لتعريف الامم المتحدة يقصد بها تحقيق تنمية متوازنة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا للاجيال الحالية والمستقبلية تضمن الاستخدام العادل والامثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بما يعزز قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام على انها عبارة عن تضافر جهود كافة فئات المجتمع من منظمات وهيئات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدنى وجموع الشباب والمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة لاعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية والعمل على توجيهها بصورة تضمن الوفاء بمتطلبات الاجيال الحالية والمستقبلية وترتكز على الحفاظ على سلامة وصحة البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والترابط والتكافل الاجتماعى .

- الاستثمارات العامة الخضراء :

يقصد بها الاعتمادات المدرجة فى خطة التنمية المستدامة وذلك لكل من وحدات الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية والشركات العامة والتى لها تأثير ايجابى على التنمية الشاملة والعادلة وتعمل على تحفيز الاقتصاد من خلال خلق مجالات وأنشطة انتاجية وخدمية جديدة تصبو الى رفع كفاءة الانفاق العام وزيادة مردوده التنموى وذلك من خلال ما يلى :

١ - رفع كفاءة انتاج الطاقة والمياه وترشيد استهلاكها .

٢ - التوسع فى انتاج الطاقة المتجددة .

٣- تعظيم الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية .

٤- ترشيد استخدامات الموارد الطبيعية ومدخلات الانتاج .

٥- زيادة معدلات اعادة تدوير واستخدام المياه .

٦- تشجيع وتوطين الجيل الرابع للصناعة والذى يرتكز على الصناعات والتقنيات الحديثة النظيفة والصديقة للبيئة .

٧- تشجيع توطين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعى والبيانات كبيرة الحجم وانترنت الاشياء والحاسوبة السحابية والاتصالات والرقمنة وتوظيفها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

٨- التوجه نحو الزراعة المستدامة والعضوية التى تقوم على ترشيد استخدامات المياه والطاقة وتقلل كذلك من استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية غير العضوية وتدوير المخلفات الزراعية .

٩- تشجيع السياحة البيئية وتنويع المجالات السياحية ويتضمن ذلك دمج الاعتبارات البيئية فى قطاع السياحة متمثلة فى طرق البناء والتشييد واستخدامات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية بوجه عام ودعم مختلف المجالات السياحية بما يشمل سياحة الاثار والسياحة الشاطئية والسياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية .

١٠- اتباع منهج متكامل للمدن والمجتمعات الجديدة المستدامة

والتى تقوم على اســـاس ترشـــيد اســـتهلاك المياه والطاقة واســـتخدامات مصـــادر الطاقة والمياه المتجددة والاقلال من النفايات وتدويرها .

١١- التوسع فى خدمات النقل المستدام متعدد الوسائط .

١٢- رفع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية .

١٣- خفض معدلات توليد المخلفات والانبعاثات والتلوث البيئى .

١٤- زيادة معدلات تدوير المخلفات وانتاج السماد العضوى والبيوجاز .

١٥- التوســـع فى انماط الانتاج المســـتدام والادارة المتكاملة للمخلفات بأنواعها .

١٦- تعزيز دور البحث العلمى فى مجالات الاستدامة .

١٧- تشـجيع خدمات التعهيد كمجال واعد لتوفير فرص عمل وداعم ايضا للنمو الاقتصادى .

١٨- رفع القدرة التنافسية للمنتجات والصادرات الوطنية .

١٩- نشر ثقافة الاستدامة وعدم اهدار الموارد الطبيعية وذلك بكافة النظم والمناهج التعليمية .

٢٠- دعم المحميات الطبيعية وبرامج الحفاظ على التراث القومى .

٢١- دعم وتطوير الصناعات اليدوية والتراثية .

٢٢- ضـــمان عدم تنفيذ مشـــروعات من شـــأنها الاخلال بما تنص عليه الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف خاصـــة اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشـــأن تغير المناخ UNFCCC واتفاقية التنوع البيولوجى CBD واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD .

٢٣- دعم استخدامات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعى فى كافة المجالات والانشطة الانتاجية والخدمية .

- الاستثمارات التى لا تراعى انماط الاستدامة :

يقصد بها اية مشروعات لا ينتج عنها تحسين مستوى معيشة المواطن وتتسبب فى هدر الموارد الطبيعية خاصة المياه والطاقة والاراضى وتلوث البيئة او ينتج عنها زيادة فى توليد المخلفات وعدم تدويرها سواء فى مرحلة التنفيذ او التشغيل .

- تقرير المشروعات الاستثمارية الخضراء :

هو التقرير الذى قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية باعداده لحضر المشروعات الاستثمارية الخضراء المدرجة فى خطة الدولة عام ٢٠٢١/٢٠ وكشف عن ان نسبة الاستثمارات العامة المدرجة لهذه المشروعات قد بلغت ١٥٪ من جملة الاستثمارات العامة الموزعة المدرجة بالخطة .

- عدد المشروعات الخضراء :

٦٩١ مشروعا بتكلفة ٤٤٧,٣ مليار جنيه

اعتمادات مدرجة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ بتكلفة ٣٦,٧ مليار جنيه

١٥٪ من إجمالى الاستثمارات العامة الموزعة

- الهيكل القطاعى للمشروعات المدرجة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ :

٥٠٪ تستحوذ مشروعات النقل على النسبة الاكبر من الاعتمادات المدرجة

٣٠٪ مشروعات قطاع الاسكان

التوزيع الجغرافى للمشروعات الخضراء المدرجة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ :

تتركز النسبة الاكبر من المشرعات الخضراء بمحافظة القاهرة بعدد ٢٣ مشروعا باعتماد حوالى ٩,٧ مليار جنيه بنسبة ٢٧٪

تليها محافظة الجيزة بعدد ٣٦ مشروعا باعتماد حوالى ٨,٧ مليار جنيه بنسبة ٢٤٪

تليها محافظة دمياط بعدد ١٦ مشروعا باعتماد حوالى ١,٦ مليار جنيه بنسبة ٤,٢٪

- تقرير تطور الميزان التجارى من المنتجات الخضراء .

- الاقتصاد الاخضر:

عرف برنامج الامم المتحدة للبيئة الاقتصاد الاخضر بأنه " اقتصاد يؤدى الى تحسين حالة الوفاة والانصاف الاجتماعى مع العناية فى الوقت ذاته بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية "

وبالتالى فهو اقتصاد يؤدى الى تحسين مستوى معيشة المواطنين مع تحقيق العدالة الاجتماعية ويوجه فيه النمو فى الداخل القومى والتشغيل بواسطة استثمارات فى القطاعين العام والخاص من شأنها ان تؤدى الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث وحماية التنوع البيولوجى ومنع تدهور النظام البيئى .

*** وتتمثل أهمية التحول الى الاقتصاد الاخضر فى :**

١ - تعزيز فرص النمو الاقتصادى وتنوع مصادر الانتاج

٢- التوسع فى فرص العمل اللائقه

٣ - التخفيف من حدة الفقر

٤ - زيادة تنافسية المنتجات المحلية

٥ - خلق مجالات استثمار جديدة

٦- تعزيز قدرة الدولة فى تحقيق الامن المائى والغذائى

٧ - الادارة الرشيدة للنظم البيئية والموارد الطبيعية

٨- حماية صحة المواطنين وخاصة فى ظل تداعيات "كورونا" التعافى الاخضر

- فرص العمل الخضراء

يقصد بذلك توفير فرص عمل لائقة فى المنشأت التى تنتج سلعا وخدمات تعود بالنفع على البيئة بمفهومها الشامل (البيئة الاقتصادية – والاجتماعية – والبيئية – والثقافية – والمؤسسية) وتحافظ على الموارد الطبيعية .

- الاقتصاد الدوار

هو الاقتصاد القائم على تعزيز مفهومى الاستهلاك (دون استنزاف) والانتاج المستدامين مع تقليص المخلفات المتولدة وتدويرها او اعادة تحويلها لمدخلات صناعية بما يعود بالنفع على البيئة بمفهومها الشامل والاقتصاد القومى من خلال طرق مبتكرة للادارة المتكاملة للمخلفات .

- الصناعة الخضراء

تنصرف الى القائمة التى تضم مشروعات تستهدف تلبية الاحتياجات التنموية دون الاضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستثمار الامثل للموارد المتجددة والحد من تولد المخلفات واعادة تدويرها للتقليل من التأثير السلبى على الصحة والبيئة .

- الطاقة المتجددة

الطاقة البديلة الناتجة من المصادر الطبيعية التى لها طابع متجدد مثل الشمس والرياح .

- المستشفيات الخضراء

هى المستشفيات التى تعتمد على الابنية الخضراء والاجهزة الطبية الخالية من الزئبق والمستلزمات الطبية الخالية من البلاستيك غير القابل للتدوير والمزودة بأجهزة للتخلص الامن من المخلفات الطبية .

- الرياضة الخضراء

تضم المشروعات والانشطة والمنشأت الرياضية التى لا تضر باتلبيئة المحيطة وتراعى الحفاظ عليها .

- المخلف الزراعى

هو جزء من النبات الذى لم يستغل اقتصاديا وبالتالى فهو كل ما ينتج بصورة عارضة او ثانوية خلال عمليات انتاج المحاصيل الحقلية سواء اثناء الحصاد او الجمع او الاعدا واو التسويق او التصنيع لهذه المحاصيل .

- المبانى الخضراء

- يقصد بها المبانى صديقة البيئة والتى تتمتع بكفاءة عالية فى استخدام الموارد الطبيعية وتعمل على رفع كفاءة استهلاكات الطاقة والمياه والموارد بشكل عام وتحقق الراحة الكلية للمستخدمين وتخلق بيئة صحية امنة

- تكلفة دورة حياة المبنى Life-Cycle Cost:

هى عملية تقييم التكلفة الاجمالية بما فى ذلك تكلفة التركيب والتشغيل والصيانة والتطوير وتعد اداة تحليل

اقتصـــادية مهمة فى اختيار البدائل التى تؤثر على التكاليف المعلقة والمســـتقبلية بحيث يتم مقارنة خيارات الاســـتثمار الاولية وتحديد البدائل الاقل تكلفة وتعتبر من الادوات الهامة عند مقارنة الاســتثمار فى المبانى الخضــراء او المســتدامة بالمقارنة بالمبانى التقليدية .

رابعا : منهجية اعداد الدليل

الاعتماد على المنهج العلمى والتشاركى من خلال :

* توصيف دقيق لمفهوم المشروعات الخضراء لتحديد نسبة الاســتثمارات العامة الموجهة لتلك المشــروعات وذلك بالاعتماد على المعايير والتجارب الدولية .

* اصــدار تقرير عن المشــروعات الاســتثمارية الخضــراء المدرجة فى خطة التنمية المستدامة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠

* تشــكيل فريق عمل يضــم ممثلى وزارتى التخطيط والبيئة بهدف التنســيق والاتفاق على خطوات دمج البعد البيئى فى منظومة التخطيط .

* تنظيم سلسلة من ورش العمل مع الوزارات المعنية وقد تم بالفعل تنظيم ســبع ورش عمل مع وزارات (الاســكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – النقل – الكهرباء والطاقة المتجددة – البترول والثروة المعدنية – الموارد المائية الرى – الزراعة واســتصــلاح الاراضــى – التجارة والصــناعة) وذلك كمرحلة اولى .

خامســا : الاطار التشــريعى والتنظيمى لمعايير الاســتدامة البيئية :

- تكليفات القيادة السياسية

ومفادها التركيز على الاقتصــاد الاخضــر ومراعاة كافة الابعاد البيئية فى المشروعات التنموية .

- الدستور المصرى

نصـــت المـادة رقم (٣٢) على الحفـاظ على الموارد الطبيعية ومراعاة حقوق الاجيال القادمة .

- الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة

رؤية مصــر ٢٠٣٠ : تؤكد على ضــرورة ان يكون البعد البيئى محورا اساسيا فى كافة القطاعات التنموية بشكل امن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة اســتخدامها والاســتغلال الامثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الاجيال القادمة ويعمل على تنويع مصادر الانتاج والانشطة الاقتصادية ويساهم فى دعم التنافســية وتوفير فرص عمل جديدة وتخفيف حدة الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصـــحية وامنة للانسان المصرى .

* **البعد الاقتصـــادى :** برنـامج الاصـــلاح الاقتصـــادى الاصلاحات الهيكلية

* **البعد الاجتماعى :** تكافل وكرامة – حياة كريمة

* **البعد البيئى :**الاستدامة البيئية

أهداف التنمية المستدامة

٦ : المياه النظيفة والنظافة الصحية

٧ : طاقة نظيفة وباسعار معقولة

١١ : مدن ومجتمعات محلية مستدامة

١٢ : الاستهلاك والانتاج المسئولان

١٣ : العمل المناخى

١٤ : الحياة تحت الماء

١٥ : الحياة فى البر

*** قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته :**

نصـت المادة رقم (١٩) على ضـرورة التزام كل شـخص طبيعى او اعتبارى عام او خاص بتقديم دراســة تقويم التأثير البيئى للمنشـأة او المشـروع الى الجهة الادارية المختصــة او الجهة المانحة للترخيص قبل البدء فى تنفيذ المشروع .

*** قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٧ :**

تنص المـادة رقم (١١) من القـانون على منح " المشـــروعات التى تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة او تنتجها صـــناعة تدوير المخلفات الزراعية " خصـــما من صـافى الارباح الخاضـعة للضـريبة بنسـبة ٣٠٪ خصـما من التكاليف الاستثمارية .

*** قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ :**

تنص المادة رقم (٨) على ضرورة مراعاة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعلنة من مجلس الوزراء فى تعاقداتها ومراعاة اعتبارات الجودة والتكلفة وتحقيق افضل قيمة للمال العام على اساس كامل دورة الحياة لما يطرح وتضمين متطلبات التعاقد المستدام شروط ومعايير التأهيل والتقييم ومؤشرات الاداء وغيرها .

*** قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠١٨ :**

نص على الموافقة على اطار شراكة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ٢٠١٨/٢٠٢٢ " متحدون من اجل مستقبل مستدام " بين جمهورية مصر العربية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والمواقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٨ .

*** قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (٩٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ :**

نص على ضرورة قيام جميع الوزارات بالتركيز على التحول نحو الاقتصاد الاخضر ومراعاة أبعاد الاستدامة فى المشروعات التنموية وذلك فى اطار المحددات التى تضعها كل من وزارتى التخطيط والتنمية الاقتصاديو والبيئة .

*** قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (١١٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٨ :**

نص على الموافقة على منهجية واليات تنفيذ دليل معايير الاستدامة البيئية فى خطة التنمية المستدامة .

*** المعايير الواردة بنظام تقييم المبانى (الهرم الاخضر) :**

باصداراته المختلفة الصادرة بقرار وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والتى تشمل " اصدار المنشأت الجديدة ٢٠١٧ " " اصدار التجمعات العمرانية المستدامة ٢٠١٨ " " اصدار المبانى الادارية والبنوك ٢٠١٨ " وجارى اعداد اصدار للاسكان الاجتماعى الاخضر .

*** المعايير الواردة بكود كفاءة الطاقة للمبانى الجديدة الصادر عن وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (كود رقم ٢٠٥-٣٠٦) لعام ٢٠١٥ :**

*** مبادىء الخدمات المصرفية التابعة لبرنامج الامم المتحدة UNEP – FI :**

*** المواصفات القياسية العالمية ISO ١٤٠٣٠-٣ Enviromentel Performance Evaluation :**

وألى اللقاء فى الجزء الثانى

* أمين عام جمعية المهندسين المصرية - رئيس جمعية المهندسين الكهربائيين
* ورئيس اللجنة الاستشارية لشعبة الكهرباء بنقابة المهندسين - عضو مجلس إدارة المجلس العربى للطاقة المستدامة